ملخص سياسي
العدد 84 / مارس 2019

ORSAM
Ortadoğu Araştırmaları Merkezi
مركز دراسات الشرق الأوسط
Center for Middle Eastern Studies

حماية ادلب من كارثة انسانية يتطلب سيطرة حكومة وفصائل معتدلة!

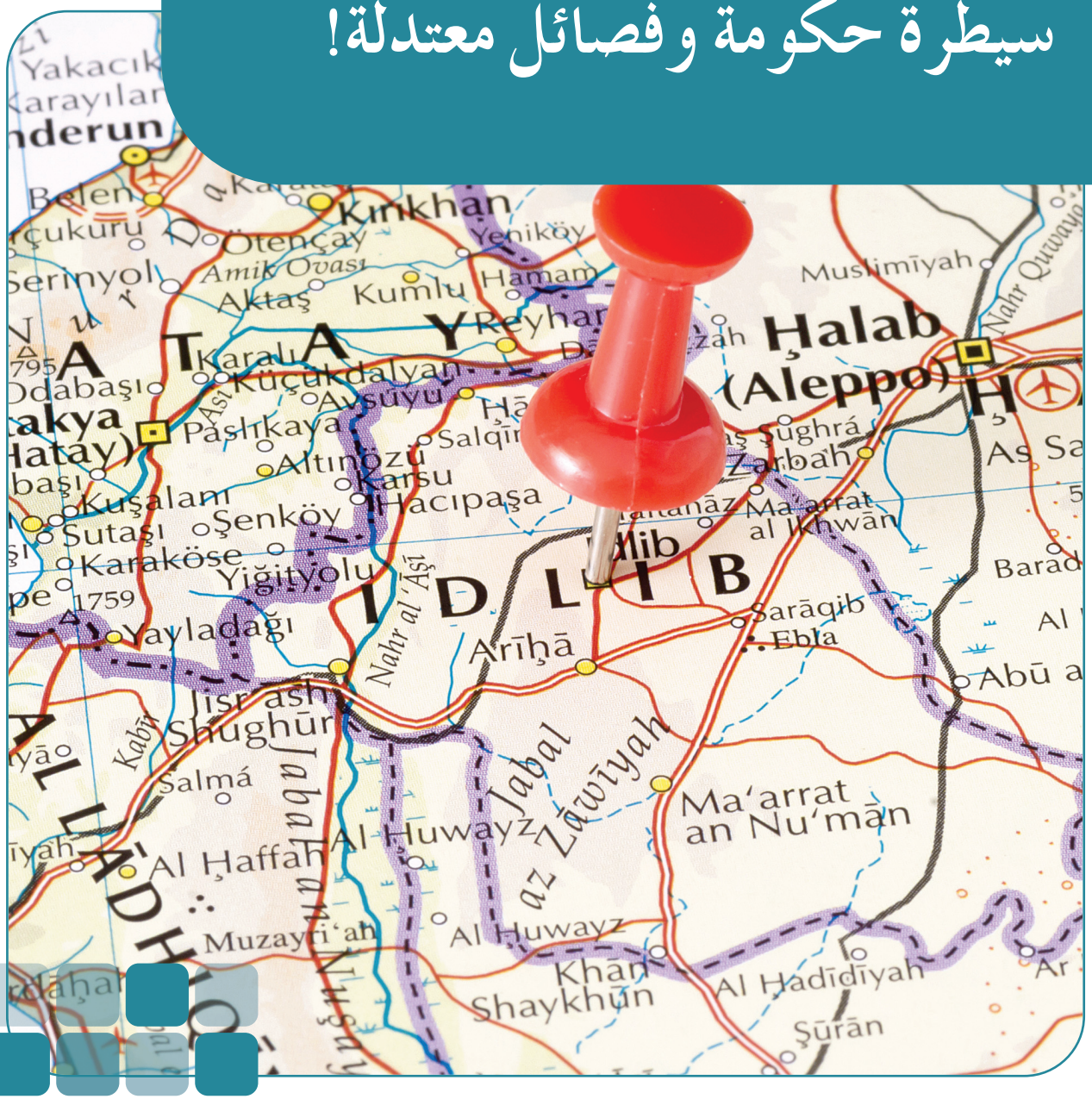

نجوان سليمان

حقوق النشر والتاليف

ORSAM © 2019 أنقرة–تركي/ أورسام

حقوق طبع محتوى هذا المنشور هي حصريا لأورسام ORSAM. باستثناء الاقتباسات المقبولة والجزئية،والتي يتم استخدامها بمو جب قانون الأعمال الفكر يةوالفنية رقم 5846، عبر الاقتباس الصيح، لا يجوز استخدام محتو ى هذا المنشور، أو إعادة طبعه ونشر ه بدون إذن مسبق من أورسام ORSAM. الآراء الو اردة في هذا المنشور تعبر عن وجهة نظر مؤلف هذا المنشور، ولا تعبر عن الر أي الر سمي لأورسام ORSAM.

Center for Middle Eastern Studies مركز دراسات الشرق الأوسط
العنوان: أنقر ة/جنقايا/ محلة "مصطفى كمال"/ زقاق 2128 / بناية 3
هاتف: 09 26 430 (312) 90+
فاكس: 48 39 439 (312) 90+
مصدر الصور المنشورة: وكالة أسيو شتيد بريس **Associated Press**

ملخص سياسي

Ortadoğu Araştırmaları Merkezi
مركز دراسات الشرق الأوسط
Center for Middle Eastern Studies
ORSAM

حماية ادلب من كارثة انسانية يتطلب سيطرة حكومة وفصائل معتدلة!

بخصوص الكاتب

نجوان سليمان

باحثة دكتوراة في الجامعة الأوروبية بفلورنسا، إيطاليا. وهي باحث زائر في قسم الدراسات السورية بمركز دراسات الشرق الأوسط بأنقرة، تركيا. عملت السيدة نجوان كباحث في برنامج اتجاهات الشرق الأوسط بمركز روبرت شومان للدراسات في إيطاليا. وكانت زميل زائر في جامعة بركيلي بالولايات المتحدة الامريكية. وباحث دكتوراه زائر في المعهد الألماني للشؤون الدولية والأمنية ببرلين في ألمانيا.

وهي متخصصة في مجالات الحركات الإسلامية والحركات المسلحة والحركات الاجتماعية والتطرف ودراسات تحويل النزاع. وهي حاليا مدرب إقليمي في مجال دراسات السلام والصراع، وفي هذا الإطار كانت عضو في شبكة قرطبة لتحويل النزاع والوساطة وعضو في اللجنة الاستشارية لاحد الشبكات العربية التابعة لمؤسسة أنا ليندا الأورومتوسطية للحوار بين الثقافات. والسيدة سليمان لها العديد من المقالات المنشورة باللغات العربية والانجليزية والإيطالية.

مارس 2019

تتعرض محافظة إدلب والمناطق المجاورة مؤخرا لهجمات يومية ومتزايدة من قبل القوات الداعمة لنظام الاسد والتي أدت إلي تزايد في حصيلة القتلى والجرحي من المدنيين. بالاضافة إلى فرار الآلاف منهم نحو الشمال والذي قد يمهد إلى موجات نزوح لن تقتصر فقط على المناطق التي تسيطر عليها الفصائل المسلحة في شمال سوريا ـ المعروفة اعلاميا بمناطق درع الفرات وغصن الزيتون ـ بل قد تتعدى إلى الحدود التركية ومنها إلى أوروبا، الأمر الذي يعيد للاذهان موجات النزوح العالية في سنوات 2014 و2015.

منع حدوث الكارثة الانسانية ـ التي ستكون الأسوء– يستوجب العمل على وقف هجمات القوات الداعمة لنظام الأسد ودفعها نحو الالتزام باتفاقيات منطقة خفض التصعيد، تمهيدا لخلق بيئة مستقرة لتوطين سكان ادلب والنازحين إليها من المدن السورية. ومن ناحية أخرى، خلق بيئة مستقرة في ادلب يتطلب سيطرة كيانات ادارية وعسكرية غير مصنفة دوليا بالارهاب.

إدلب: من خفض التصعيد إلى التمهيد لعملية شاملة!

دخلت مدينة إدلب–ـ الواقعة في الشمال الغربي لسوريا–ـ والمناطق المحيطة بها (والتي تشمل ريف حلب الشمالي والغربي وريف حماة الشمالي و ريف اللاذقية) في مناطق خفض التصعيد، التي تم الاعلان عنها في محادثات الاستانة ـ–الدورة الرابعة– في مايو 2017 ـ وتم بلورتها ف الدورات الخامسة والسادسة للاستانة في نفس العام. حيث اتفقت الدول الضامنة وهي روسيا وتركيا وايران على إنشاء مناطق خفض التصعيد وعدم الاشتباك والتي تعني في جانبها العسكري وقف اطلاق النار بين الفصائل السورية والقوات الداعمة لنظام الاسد ووقف تحليق الطيران العسكري في المناطق المشمولة في الاتفاق ـ والتي ضمت أيضا محافظتي درعا والقنيطرة في جنوب سوريا، والغوطة الشرقية (وتشمل دوما وحرستا وزملكا وعربين) ، ومناطق في شمال حمص (واهمها الرستن وتلبيسة والحولة) ـ وقد شمل الاتفاق أيضا على جانب انساني وجانب تنفيذي.

ففي الجانب الانساني، اتفقت الدول الثلاثة الضامنة على التالي:

- إيصال المساعدات الانسانية
- اعادة تهيئة البنى التحتية
- توفير متطلبات الحياة اليومية وعودة النازحين إلى ديارهم
- وتأمين مرور المدنيين بين المناطق المختلفة المشمولة في الاتفاق

أما في الجانب التنفيذي فقد نص الاتفاق على التالي:

- تشكيل مجموعات عمل مشتركة بين الدول الضامنة لتحديد حدود مناطق خفض التصعيد وعدم الاشتباك
- ووضع آليات لتنفيذ الاتفاق تتضمن وضع نقاط مراقبة لضمان تطبيق وقف اطلاق النار بين الفصائل السورية والقوات الداعمة للنظام.

بيد، مع بداية عام 2018 وبالتحديد في فبراير بدأت القوات الداعمة لنظام الاسد عملية شاملة شارك فيها الطيران الروسي والمليشيات الايرانية على مناطق خفض التصعيد واحدة تلو الأخرى. حيث بدأت بقصف عنيف واستخدام البراميل المتفجرة واجتياح للغوطة الشرقية (التي يقطن فيها حوالي 690.000 نسمة) من جميع المحاور ثم مناطق شمال حمص (التي يعيش فيها حوالي 180,000 نسمة) وأخيرا درعا والقنيطرة (التي يعيش فيها حوالي 800,000 نسمة) ، أدي ذلك إلى قتل المئات من المدنيين والآلاف من الجرحى وتسليم تلك المناطق –تباعا بالكامل للشرطة العسكرية الروسية وعودتها إلى سيطرة نظام الأسد والقوات الداعمة له. وكان من نتائج تسليم هذه المدن أيضا تهجير الآلاف من الأهالي والمقاتلين إلى إدلب والمناطق الخاضعة للفصائل السورية في شمال سوريا، حيث وصل عدد السكان في ادلب مع حلول صيف 2018 إلى مايزيد عن 3,867,663 نسمة .

ومع توجه القوات الداعمة للأسد نحو المنطقة الأخيرة لخفض التصعيد وهي إدلب والمناطق المجاورة لها، بدأت موجة من الضغوط الدبلوماسية من جانب تركيا وتحذيرات من جانب الولايات المتحدة الامريكية و دول أوروبية ـ أهمها ألمانيا وفرنسا. لمنع تعرض إدلب والمناطق المجاورة لمصير الغوطة و حمص ودرعا. وبالفعل نجحت هذه الضغوط في الحيلولة دون وقوع عملية عسكرية شاملة من خلال توقيع تفاهم سوتشي بين الرئيسين التركي والروسي حول ادلب في 17 سبتمبر 2018.

وبموجب هذا التفاهم الذي تم توقيعه في مدينة سوتشي الروسية تم الاتفاق على التالي:

- الابقاء على منطقة خفض التصعيد في ادلب، مع تحصين نقاط المراقبة التركية واستمرار عملها.
- انشاء منطقة منزوعة السلاح بعرض يتراوح مابين 15 إلى 20 كيلومتر على طول خط التماس بين الفصائل السورية والقوات الداعمة لنظام الأسد في المناطق الواقعة تحت سيطرت الفصائل.
- سحب جميع الدبابات وقاذفات الصواريخ المتعددة الفوهات والمدفعية ومدافع الهاون الخاصة بالأطراف المقاتلة من داخل المنطقة منزوعة السلاح.
- يتخذ الاتحاد الروسي جميع الاجراءات اللازمة لضمان تجنب تنفيذ عمليات عسكرية وهجمات على ادلب والابقاء على الوضع القائم.
- سيتم اقرار حدود المنطقة منزوعة السلاح بعد اجراء مزيد من المشاورات.
- ابعاد جميع الجماعات الارهابية الرادكالية عن المنطقة منزوعة السلاح.
- يبدأ تفعيل سحب السلاح الثقيل من المنطقة في 10 اكتوبر2018 بالاضافة إلى سحب الجماعات المتطرفة من المنطقة منزوعة السلاح الثقيل بحلول 15 اكتوبر 2018.
- تقوم القوات المسلحة التركية والشرطة العسكرية الخاصة بالقوات المسلحة التابعة للاتحاد الروسي بدوريات منسقة وجهود مراقبة باستخدام طائرات من دون طيار على امتداد حدود المنطقة منزوعة السلاح.
- العمل على وضع ضمانات لحرية حركة السكان المحليين والبضائع واعادة الصلات التجارية والاقتصادية.
- استعادة حركات الترانزيت عبر الطريقين 4M (حلب ـ اللاذقية) و 5M(حلب ـ حماة) بحلول نهاية عام 2018.
- وضع اجراءات فاعلة لضمان نظام مستدام لوقف النار داخل منطقة خفض التصعيد في ادلب. ولتحقيق ذلك سيتم تعزيز مهام مركز التنسيق الايراني–الروسي–التركي المشترك.

وفي هذا السياق، أعلنت الفصائل السورية الرئيسية موافقتها على الاتفاق واصدرت هيئة تحرير الشام (هتش) بيانا لم يحمل رفضا صريحا للاتفاق. وقامت الفصائل بسحب السلاح الثقيل في الموعد المحدد وأيضا انسحبت الفصائل المصنفة بالارهابية وبالتحديد هيئة تحرير الشام من المنطقة منزوعة السلاح مع منتصف اكتوبر. لكن يشير بعض المراقبين على تواجد بعض جنود هيئة فتح الشام في بعض المناطق أهمها منطقة مورك. ومع ذلك

إلتزمت هيئة تحرير الشام مع كافة الفصائل بوقف الاعمال القتالية في المنطقة باتجاه القوات الداعمة للنظام وفقا لبنود اتفاق سوتشي.

على الجانب الآخر لم تلتزم القوات الداعمة للنظام ببنود الاتفاق حيث قامت قوات تابعة لحزبالاه اللبناني وللحرس الثوري الايراني بالتسلل إلى نقطة الحراسة المتواجد فيها أحد فصائل الجيش الحر–المصنفة بالمعتدلة– (جيش العزة) في 9–نوفمبر 2018 وقتلت نحو 22 مقاتل منه. الأمر الذي اعتبر استفزازا للفصائل المصنفة بالمعتدلة والتي إلتزمت ببنود اتفاق سوتشي.

هذا أدي من ناحية أخرى إلي قيام بعض الفصائل باستهداف نقاط تواجد القوات الداعمة لنظام الاسد وتعرض الاتفاق إلي تحديات كبيرة وامكانية الانزلاق نحو كارثة انسانية حقيقية في ادلب. ومع المقابلات المستمرة بين ممثلي الدول الضامنة تركيا وروسيا تم التأكيد على ضرورة قيام الطرفين بممارسة الضغط على القوات الحليفة للالتزام ببنود الاتفاق. وبالرغم من نجاح تركيا - إلى حد ملحوظ - في إلزام الفصائل السورية بضبط النفس لم تستطع في اخراج كافة المقاتلين التابعين لهيئة تحرير الشام من كافة المناطق منزوعة السلاح.

على الجانب الآخر، لم تنجح روسيا في كبح جماح المليشيات الايرانية واللبنانية والسورية الداعمة لنظام الاسد في الالتزام بوقف الاعتداءات المتكررة على المناطق السكنية والمستشفيات والمدارس ولم تنجح أيضا في تنفيذ التزامها باخراج المليشيات الايرانية المصنفة بالارهابية من سوريا ايضا.

وفي هذا السياق، تم عقد قمة ثلاثية في سوتشي في 14–فبراير 2019 ضمت هذه المرة – بجانب رئيسي تركيا وروسيا– الرئيس الايراني. حيث تم التأكيد فيما يخص ادلب على اتخاذ خطواط من شأنها تقليل الخروقات وذلك من خلال التطبيق الكلي لاتفاقية خفض التصعيد وخلق الاستقرار التي نصت عليها اتفاقية سوتشي في سبتمبر 2018. بالاضافة إلى ذلك فقد تم الاتفاق على استمرار التعاون في القضاء على جماعات داعش والنصرة وكل الجماعات المرتبطة بتنظم القاعدة والجماعات الارهابية التي تم تحديدها وفقا لمجلس الأمن في الأمم المتحدة.

لكن، انتهت القمة دون وضع آلية صارمة لمنع الخروقات المتكررة للاتفاقية من جانب المليشيات الداعمة لنظام الاسد. فقد تعرضت اكثر من 25 قرية تقع في المنطقة منزوعة السلاح و في عمق ادلب والريف الغربي لحلب و القريبة من الطرق الدولية 4M و 5M إلى قصف متواصل من قبل المليشيات الداعمة لنظام الاسد (من اهمهم قرى خان شيخون، التح، كفر زيتا، اللطامنة،

البويضة، لاطمين، معرة النعمان، منصورة، الراشدين، قلعة المضيق حواز جسر الشغور، جسر البراس، الغاندي، حوصرية، عربين، ساید، ساخر، هبيت، جنبيرة، خربت النكوس، قاهرة، حويجة)

و استخدمت كلا من روسيا وايران توسع هيئة تحرير الشام في مناطق فصيل نور الدين زنكي كذريعة لتبرير عمليات القصف المستمر من قبل المليشيات. وفي نفس الوقت استخدمت كورقة ضغط على تركيا باعتبارها مسؤولة عن تطبيق البند الخاص باخلاء منطقة ادلب والمناطق المحيطة بها من الحركات المصنفة ارهابية.

تغيير خارطة نفوذ الفصائل العسكرية في إدلب:

مع بداية عام 2019، شنت هيئة تحرير الشام هجوما على حركة نور الدين زنكي -وهو أحد فصائل الجبهة الوطنية للتحرير المصنفة بالمعتدلة-. تحت ذريعة قتل خمسة من جنودها في منطقة تلعاد الواقعة تحت سيطرة الزنكي. وبالرغم من اتفاق كلا الحركتين على اللجوء إلى لجنة للتحكيم - حيث شكلت من قاضي وعدد من القادة المؤثرين - التي حكمت بأن تقوم حركة الزنكي بتسليم 7 من الاشخاص المشتبه تورطهم في عملية القتل. وبالفعل سلمت حركة الزنكي 4 من المشتبه فيهم ووعددت بتسليم البقية.

لكن مع بداية يناير 2019 بدأت هيئة تحرير الشام بشن الهجوم على كافة مناطق حركة نور الدين الزنكي في قرى دار عزة، عنجارة، قبطان الجبل، كفرناها، ببيس، الاتارب، تقاد، الابزيمو، المنصورة، وخان العسل، والعتيق، وحوار، وكفر داعل، وبشقاتي.

حاولت بعض الحركات - المنضوية تحت الجبهة الوطنية للتحرير- مثل حركة أحرار الشام وصقور الشام تقديم المساعدة لحركة الزنكي دون جدوى. حيث أن مناطق تمركز هاتين الحركتين تقعان في جنوب إدلب - بالتحديد في مناطق معرة النعمان وأريحا وجبل الزاوية وسهل الغاب - بعيدا عن مناطق الزنكي. بالاضافة إلى أن بقية فصائل الجبهة الوطنية للتحرير انقسمت بين فصائل رفضت المشاركة ابتداءا مثل جيش الأحرار و فصائل ربطت تدخلها بتدخل الجيش الوطني -المدعوم من تركيا والمتمركز في مناطق درع الفرات وغصن الزيتون- الذي لم يتخذ قرارا مؤسسيا بالتدخل، فقد تحركت مجموعتين منه بشكل فردي ولم يكن لهما فاعلية حقيقية لتغير المعادلة على الأرض.

بانتهاء المعارك التي دامت قرابة 7 أيام - أو أكثر قليلا - استطاعت هيئة تحرير الشام السيطرة على كافة مناطق حركة نور الدين الزنكي. و يمكن ارجاع الانهيار السريع لحركة نور الدين زنكي لعدة أسباب من أهمها:

عدم تعافي حركة نور الدين زنكي من قتالها السابق مع هيئة تحرير الشام والذي بدأ في فبراير 2018 واستمر لأكثر من ستين يوما وذلك بالنسبة للقدرات المادية الخاصة بالاسلحة، وبالنسبة لعدد المقاتلين فقد بلغ عدد القتلى نحو103 مقاتل ولأن الحركة هي حركة مناطقية بامتياز - أي تتواجد في مساحة جغرافية محددة-وتعتمد في تكوينها على شباب المنطقة - فإن فقدها لهذا العدد من المقاتلين والذي كان جلهم من الكوادر لم يتم تعويضه.

تردد الكثير من المقاتيلن و الحاضنة الشعبية في مناطق الزنكي في تقديم الدعم والانخراط الفعلي في القتال خاصة وأنه لم يكن هناك لديهم دافع للدفاع عن الحركة بسبب انتشار الفساد بين عدد من القيادات و أيضا بسبب عدم تواجد قيادة الحركة في داخل سوريا.

اعتماد الحركة في دفاعها على تدخل كافة فصائل الجبهة الوطنية للتحرير من كافة المناطق- وخاصة من الشمال والغرب لمقاتلة هيئة تحرير الشام والدفاع عن الحركة وهذا لم يحدث، الأمر الذي سهل عملية استئصال حركة الزنكي من مناطقها بالكامل.

ومع انتهاء المعارك بين الحركتين انتقل جل مقاتلي حركة نور الدين الزنكي وعددهم ما يقرب من 2500 مقاتل إلى مناطق سيطرة الجيش الوطني -المدعوم من تركيا- في مناطق درع الفرات وغصن الزيتون بينما قام عدد من المقاتيلن بالاستسلام للهيئة أو الانضمام لفصائل أخرى مثل فيلق الشام بالاتفاق مع هيئة تحرير الشام.

وفي نفس السياق، كان من نتائج المعركة فرض هيئة تحرير الشام تواجدها في مناطق حركة أحرار الشام في منطقة الغاب وأريحا ومعرة النعمان ومناطق الصقور في جبل الزاوية. بالاضافة إلى ذلك، تم سحب السلاح الثقيل من حركتي احرار الشام والصقور وتم الاتفاق على انشاء حواجز تابعة للهيئة في و حول مناطقهم-. هذا لم يكن موجود قبل يناير 2019.

وبالرغم من ذلك، وفقا لنشطاء، فإن معظم نقاط التماس بين الفصائل السورية والمليشيات الداعمة لنظام الاسد لايزال جلها تحت سيطرت فصائل الجبهة الوطنية للتحرير وهي تبلغ حوالي 276 نقطة بينما تخضع 90 نقطة فقط لسيطرة الفصائل التابعة لهيئة تحرير الشام. وهذا يعني أن البند الخاص بسحب الفصائل الموصوفة بالارهابية في اتفاقية سوتشي حول ادلب لم يتم انتهاكه بالكلية ولكن أيضا يعني أنه لم يتم تطبيقه كما يجب.

كذلك من أهم النتائج المترتبة على معركة استئصال حركة نور الدين زنكي هو فرض الهيئة تواجدها العسكري في المناطق المقابلة للمناطق الخاضعة للجيش الوطني، ووقوع معظم نقاط المراقبة التركية في أماكن سيطرة الهيئة. بالاضافة إلى فرض تبعية كافة المجالس المحلية في كافة مناطق الريف الغربي لحلب ومدينة إدلب والريف الشمالي لحماة لحكومة الانقاذ الوطني التي تدعمها الهيئة والتي تشكل الذراع المدني لها وبالتالي استطاعت الهيئة من تعزيز فرص تواجدها كقوة عسكرية– في أي عملية تفاوضية مع تركيا حول ادلب والمناطق المحيطة بها.

الخيارات التي تنتظر ادلب:

مع تعزيز تواجدها العسكري وبسط ذراعها المدني في منطقة ادلب والمناطق المحيطة بها والتي تم وصفها وفقا لاتفاقية الاستانة وسوتشي بمنطقة خفض تصعيد وانشاء منطقة منزوعة السلاح فيها. بدأت هيئة تحرير الشام فصل جديد في تعاملها مع تركيا وظهر ذلك جليا في اعلان الهيئة على لسان قائدها العام بعدم ممانعتها ل الدخول في محاربة تنظيم حزب العمل الكردستاني في مناطق شرق الفرات وكذلك قامت بفصل قيادات متشددة معروفه بعدائها لتركيا. وهي بذلك تقدم أوراق اعتمادها لصناع القرار في تركيا باعتبارها الأقدر ـ حسب زعمها ـ على ادارة ادلب بشقيها العسكري والمدني. لكن يبقى السؤال كيف ستتعاطى تركيا مع هيئة تحرير الشام كأمر واقع وهي مصنفة وفقا لاتفاهمات الاستانة بالارهابية، خاصة في ضوء اعلان وزارة الخارجية الروسية بأن " موسكو لن تسمح بوجود محميات للارهاب، وبأن العملية العسكرية المحتملة في ادلب ستكون منظمة بشكل فعال اذا تمت"

اذن قد يكون على تركيا الاختيار بين خيارين لتجنيب ادلب عملية عسكرية شاملة من قبل روسيا والمليشيات الداعمة لنظام الاسد:

الخيار الأول السياسي: هو الاستمرار في ممارسة سياسة العصا والجزرة مع هيئة تحرير الشام من خلال الاستمرار في ممارسة ضغوط عليها حتى تقوم بحل نفسها وتستبعد قيادات الصف الأول وينضم عناصرها إلى كيان عسكري جديد ينضم إليه كافة الفصائل العسكرية في إدلب –بما فيها فصائل الجبهة الوطنية للتحرير– وباقي الفصائل. هذا الخيار يستوجب وصول فصائل الجبهة الوطنية للتحرير لتفاهم شامل مع الهيئة حول كافة الملفات بما فيها عدم تواجد الصف الأول من الهيئة في أي مناصب عليا في الكيان العسكري الجديد. أيضا سيكون من المهم العمل على حل حكومة الانقاذ أو قبولها بالاندماج أو العمل تحت مظلة الحكومة المؤقتة باعتبار أن الأخيرة معترف بشرعيتها من قبل المجتمع الدولي. وقد يساعد في عملية الاندماج أو العمل سويا استقالة رئيس الحكومة المؤقتة جواد أبو حطب ـ وتولي شخصية توافقية مقبولة لدى أعضاء حكومة الانقاذ وجميع الفصائل السورية وقريبة من تركيا.

في الحقيقة، يمكن لهذا الخيار تحقيق العديد من الأهداف، أهمها: الوصول إلى تفاهمات شاملة بين كافة الفصائل من شأنه منع الاقتتال الداخلي بينهم ويحفظ القوة العسكرية لجميع الفصائل، الأمر الذي يؤهلها للاستعداد في الانخراط في حماية إدلب اذا ما نفذت روسيا تهديداتها بالاجتياح الكامل والشامل لمناطق إدلب وماحولها. أيضا من شأن هذا الخيار تجنب الخسائر البشرية وحركات النزوح الداخلية للمدنيين والتي في حالة حدوثها ستسبب ضغوط مضاعفة على تركيا التي تستضيف بالفعل أكثر من ثلاثة ملايين لاجئ سوري على أراضيها وأي زيادات كبيرة في الاعداد سيؤثر على الوضع الاقتصادي الداخلي الذي لم يتعافى بشكل كامل حتى الآن. أيضا من شأن هذا الخيار تحقيق البند الأهم من اتفاقية سوتشي وذلك بذوبان مقاتلي هيئة تحرير الشام في الكيان العسكري الجديد وبالتالي التخلص الآمن من الهيئة الموصوفة بالارهابية، وفي نفس الوقت يسمح بالحفاظ على القوة العسكرية للمقاتلين القادرين على التخلص من خلايا داعش والحركات المرتبطة تنظيميا بتنظيم القاعدة مثل فصيل حراس الدين.

الخيار الثاني العسكري: والذي يعني تعبئة تركيا لكافة فصائل الجبهة الوطنية للتحرير والجيش الوطني وشن عملية شاملة على مقاتلي هيئة تحرير الشام في ادلب

والمناطق المجاورة للتخلص من السيطرة العسكرية للهيئة وفرض واقع عسكري ومدني جديد بالقوة تكون فيه السيطرة لفصائل الجبهة الوطنية للتحرير والحكومة المؤقتة. لكن لابد من الأخذ في الاعتبار انتشار القوات التابعة لهيئة تحرير الشام في معظم مناطق ادلب وسيطرتها على الممرات الاستراتيجية هناك، وبالتالي العملية الشاملة من الداخل سيكون لديها نتائج عاجلة تتمثل في حركات نزوح للمدنيين باتجاه تركيا وخسائر في الأرواح، أيضا ستؤدي إلي خسائر عسكرية واضعاف القوة العسكرية لدى كل الفصائل في نهاية المعارك، الامر الذي قد يمهد الي اجتياح سهل وسريع من قبل مليشيات نظام الأسد المدعومة من روسيا لإدلب وما حولها من المناطق. اذن سيكون من المهم اذا ما تم اللجوء لمثل هكذا خيار العمل على تخفيف تكلفته العسكرية والمدنية معا.

في الواقع، مع استمرار القصف المستمر من المليشيات الداعمة للنظام السوري ومع عدم تدخل فعال من قبل روسيا لكبح جماح تلك المليشيات ينذر ذلك بأن عملية اجتياح ادلب هي مسألة وقت، فاجتياح الغوطة الشرقية وحمص و درعا التي كانت مصنفة بمناطق خفض التصعيد وارجاعها إلى سيطرة نظام الاسد ـ النظرية على الاقل– بدأت بنفس الطريقة والعجيب أن هذه المناطق كانت تحت السيطرة الكاملة للفصائل الموصوفة بالمعتدلة. وبالتالي قد تكون كل الخيارات صعبة لكن الأصعب هو ترك إدلب وما حولها من المناطق تسقط تحت سيطرة المليشيات الداعمة لنظام الاسد، حيث التواجد الكثيف للمدنيين المهجرين في معظمهم من المناطق السورية التي سقطت تحت سيطرة الأسد. إن سقوط ادلب يعني سقوط كافة المناطق التي تخضع تحت سيطرة الفصائل السورية وحدوث كارثة انسانية هي الأسوء منذ اندلا ع الحرب الأهلية في سوريا، ولن تستطع أي دولة بمفردها ايقاف موجات النزوح المصاحبة للاجتياح الكامل لإدلب.

الملاحظات

منشورات أورسام

المجلات الدورية "تحليلات الشرق الأوسط" و"دراسات الشرق الأوسط"، مجلة "تحليلات الشرق الأوسط" التي تصدر باللغة التركية كل شهرين، وهي تغطي آراء الباحثين والخبراء حول التطورات المعاصرة في الشرق الأوسط. مجلة "دراسات الشرق الأوسط"، وهي مجلة علمية محكمة مختصة بالعلاقات الدولية، تصدر بشكل نصف سنوي باللغتين التركية والإنكليزية، تقوم مجلة "دراسات الشرق الأوسط" بنشر الإسهامات البحثية للأكاديميين الذين يعدون خبراء في مجال تخصصاتهم. هنالك العديد من الأكاديميين المرموقين على المستويات المحلية والدولية ينشرون بحوثهم في مجلة "دراسات الشرق الأوسط". مجلة "دراسات الشرق الأوسط" مفهرسة من فهرس العلوم الاجتماعية التطبيقية والمخطوطات (ASSIA) ، وموقع EBSCO Host، و Index Islamicus، والببليوغرافيا الدولية للعلوم الاجتماعية (IBBS)، وملخصات العلوم السياسية في جميع أنحاء العالم (WPSA).

Ortadoğu Araştırmaları Merkezi
ORSAM
مركز دراسات الشرق الأوسط

انقرة/جنقايا/ محلة "مصطفى كمال" زقاق 2128/ بنية ر قم 3
info@orsam.org.tr
www.orsam.org.tr
+90 (312) 430 26 09
+90 (312) 430 39 48
orsamtr